الأمم المتحدة

E/CN.9/2015/NGO/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة السكان والتنمية
الدورة الثامنة والأربعون
١٣-١٧نيسان/أبريل ٢٠١٥
مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: بلوغ المستقبل الذي نريده - إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

بيان مقدم من منظمة المرأة نبع الحياة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.

030315 110215 14-67528X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

الاستثمار في الفتيات والنساء: ليفوز الجميع

تخيلوا عالما حيث لا تموت أي امرأة وهي تهب الحياة وحيث لا يولد أي طفل بفيروس نقص المناعة البشرية وحيث تكون كل فتاة قادرة على الالتحاق بالمدرسة والحصول على تعليم جيد وحيث يتمتع الجميع – بمن فيهم الفتيات والنساء والشباب– بفرصة العيش بكامل إمكاناتهم. هذا العالم في متناول أيدينا – إذا كنا نريد ذلك.

ففي هذه اللحظة بالذات، يجري تحديد مسار شامل حقا وينطوي حقا على تحول، فهو يغير العالم كما نعرفه وكما نريده. وتتفاوض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحديد العناصر النهائية لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وتجري حاليا إعادة النظر في دوافع من قبيل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية واستعراضها وإعادة صياغتها، كما يتأمل العالم بشأن التقدم المحرز والتحديات القائمة. ويجب علينا التأكد من أن الإطار الإنمائي الجديد يفيد الناس والكوكب معا ويعطي الأولوية لصحة الفتيات والنساء وحقوقهن ورفاهيتهم ويتضمن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع.

وقد بين العقدان الماضيان أن من المفيد الاستثمار في الفتيات والنساء ورأينا تحسنا هائلا في بعض المناطق. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، وكان التقدم متفاوتا بين المناطق وداخل البلدان.

ففي كل يوم، لا تزال ٨٠٠ امرأة يمتن أثناء الحمل أو الولادة، في حين تعاني آلاف أخريات من الإصابة أو المرض لأمد طويل؛ وما زالت لدى ٢٢٥ مليون امرأة حاجة غير ملباة فيما يتعلق بوسائل منع الحمل الحديثة، مما يعوق الفرص المتاحة لهن؛ ولا تكمل العديد من الفتيات المرحلة الثانوية أبدا؛ وبالنسبة للملايين من النساء، لا يزال الحصول على التمويل والأرض والموارد الطبيعية حلما بعيد المنال.

وتتطلب معالجة هذه التفاوتات التصدي للأسباب الجذرية للمشكلة: وهي أن الفتيات والنساء لا ينظر إليهن على أن لهن نفس الحقوق التي يتمتع بها الفتيان والرجال. فالتمييز والعنف ضد الفتيات والنساء ينعكس من خلال انتهاكات الحقوق، لكنه يعوق بشكل ملحوظ مشاركتهن الكاملة بوصفهن مواطنات يتمتعن بالصحة وعلى قدم المساواة مع الرجال في مجتمعاتهن المحلية. فإذا كانت حقوق الإنسان حقوقا عالمية، يجب أن تنطبق إذن بصورة متساوية على كل من الرجال والنساء.

فالمرأة نبع الحياة، وهي لا تهب الحياة للمواليد فقط. فهي نبع الحياة بالنسبة لنفسها وأسرتها ومجتمعها المحلي وأمتها. ولكن، لتكون قادرة على القيام بذلك، هي بحاجة إلى خدمات صحية جيدة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. وهي بحاجة إلى الحصول على تعليم جيد ومستمر. كما أنها بحاجة إلى تمكينها اقتصاديا. فعندما تتم تلبية هذه الاحتياجات الأساسية للمرأة وعندما تتمكن من ممارسة حقوقها الإنسانية، يمكنها أن تكون نبعا لكل شيء وسيستفيد العالم من الطاقة الهائلة غير المستغلة التي تمتلكها الفتيات والنساء.

فالفتيات والنساء المعافيات المتعلمات والمتمكنات يوجدن في صميم التنمية المستدامة ويجب أن يكنّ في صميم أهداف التنمية المستدامة. ودون التركيز على الفتيات والنساء، لن تتحقق أهداف التنمية المستدامة. وببساطة، للفتيات والنساء أهمية حاسمة في تحقيق عالم معافى وسليم ومزدهر.

وهذا يعني أن احتياجات وحقوق الشباب يجب أن تلبى أيضا في إطار أهداف التنمية المستدامة. فنحن مدينون لهم بذلك ونحن مدينون لأنفسنا بذلك. فالشباب مبتكرون ومخترعون ويتكيفون بشكل مبكر وهم قادة التغيير وصناعه. أو – كما أشار إليه الأمين العام في تقريره التوليفي الأخير عن خطة ما بعد عام ٢٠١٥، ”سوف يكون الشباب حاملي شعلة جدول أعمال التنمية المستدامة المقبل حتى عام ٢٠٣٠“. فهم الذين يمكنهم كفالة أن الأمور لن تكون كالمعتاد. والفرص المتاحة لهم واحتياجاتهم وخياراتهم – بما في ذلك خياراتهم الإنجابية– هي التي ستحدد التنمية وتساعد على بلوغ المستقبل الذي نريده. وهناك الكثير من الشباب – ٣ ملايير دون سن ٣٠ سنة و ١,٨ مليار تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ٢٤ سنة. وهم يمثلون أكبر جيل من الشباب على الإطلاق. وهو ما يمثل بدوره البلايين من فرص التقدم، كما نراه.

وفي حين شهدنا تقدما هائلا منذ توقيع اتفاقية حقوق الطفل منذ ٢٥ عاما خلت، لا يزال أطفال العالم وشبابه يواجهون مسائل العنف وزواج الأطفال والاتجار والحمل غير المقصود والبطالة، وهم يحرمون من حقوقهم الإنسانية الأساسية، مثل الحصول على التعليم والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ونحن نعلم أن وضع حد لهذه التحديات يتطلب الاستثمار في المراهقين والشباب، وبخاصة صحتهم وتعليمهم وفرص عملهم. وهذا أمر حتمي، حتى يتمكنوا من أن يعيشوا الحياة التي يريدونها والمساهمة في المجتمع، ولكن أيضا من أجل التنمية المستدامة، بشكل عام.

ومن المهم التنويه إلى أن الشباب ليسوا فقط متلقين سلبيين للاستثمار. فالشباب شركاء لا غنى عنهم في التنمية. ومن المهم جدا كفالة سماع أصواتهم وأن يكون لديهم مقعد

على الطاولة المعروفة وأن يشاركوا في العمليات السياسية – بما في ذلك المفاوضات الجارية بشأن أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تؤخذ احتياجاتهم على محمل الجد على جميع المستويات.

وبينما نحن هنا الآن في لجنة السكان والتنمية وتجربة استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ خلف ظهورنا والتفاوض بشأن الإطار الإنمائي الجديد – أهداف التنمية المستدامة – يوجد في مراحله النهائية، حان الوقت الآن لجمع خبراتنا المشتركة وتكرار التدخلات الناجحة ورفع مستواها وتطبيق تكنولوجيات جديدة وتطوير العمليات والشراكات المبتكرة.

فالاستثمار في الحقوق المتساوية والتمكين الاقتصادي والصحة والتعليم للفتيات والنساء والشباب ليس مجرد أمر صحيح ينبغي القيام، بل هو استثمار ذكي في المستقبل الذي نريده وفي عالم أكثر إنصافا للجميع.